فعالية السياسة الاحترازية الكلية في استباق هشاشة القطاع البنكي الجزائري

–دراسة تحليلية للفترة من 2010 إلى 2020–

Macroprudential policy efficiency in anticipating the Algerian banking sector fragility - Analytical study of the period from 2010 to 2020-

يونس خديجة شيماء[1]، بوهنة علي[2]

[1] جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، younes-kc@outlook.fr

[2] جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، bouhanaali62@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/ 16 تاريخ القبول: 2023/12/ 31 تاريخ النشر: 2023/12/ 31

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد مدى فعالية السياسة الاحترازية الكلية في استباق هشاشة القطاع البنكي الجزائري، واحتواء المخاطر التي تهدده، وذلك من خلال تقييم مؤشرات الصلابة المالية للبنوك العمومية والخاصة، للفترة من 2010 إلى 2020، مع الأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي تعرضت لها خلال هذه الفترة والمتمثلة في انهيار أسعار النفط سنة 2014، وتداعيات تفشي جائحة كورونا خلال سنة 2020. وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع البنكي الجزائري قادر على استيعاب الصدمات وتجاوزها بشكل عام، وهو ما يعكس فعالية التدابير الاحترازية الكلية المفروضة من قبل بنك الجزائر في استباق هشاشته، وإن كان ذلك بشكل نسبي، بالنظر إلى تباين نتائج تحليل مؤشرات الصلابة، التي تشير إلى تسجيل القطاع البنكي مستويات جيدة من الملاءة والرافعة المالية، من جهة، وارتفاع المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، من جهة أخرى، الأمر الذي يتطلب تفعيل المزيد من التدابير الاحترازية التي من شأنها احتواء المخاطر قبل تفاقمها وتحولها إلى أزمة.

الكلمات المفتاحية: سياسة احترازية كلية، قطاع بنكي، استقرار مالي، خطر نظامي

تصنيف JEL: G21، E58

Abstract:

This paper aims to determine the effectiveness of the macroprudential policy in anticipating the fragility of the Algerian banking sector, and containing the risks that threaten it, by evaluating the financial resilience indicators for both public and private banks, for the period from 2010 to 2020, taking into account the shocks it was exposed to, during the study period, represented by the collapse of oil prices in 2014, and the repercussions of the spread of Corona pandemic during 2020. The study concluded that the Algerian banking sector is able to absorb shocks and

---

المؤلف المرسل: يونس خديجة شيماء younes-kc@outlook.fr

overcome them, which reflects the effectiveness of the prudential measures imposed by the Bank of Algeria in anticipating its fragility, albeit in relative terms, given the varying results of the analysis of the indicators of resilience, which indicate that the banking sector have good levels of solvency and leverage ratio, on one hand, and the rise in both credit and liquidity risks, on the other hand, which requires the activation of more prudential measures that would contain risks before they aggravate and turn into crisis.

Keywords: Macroprudential policy, banking sector, financial stability, systemic risk.

JEL classification codes : E58, G21

مقدمة:

عرف موضوع الاستقرار المالي بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة اهتماما متزايدا، نتيجة الآثار السلبية التي لحقت بالنظام المالي العالمي، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد الحقيقي وتسببت في ركوده. فقد تبين مدى تأثير الاختلالات التي تنشأ لدى بعض البنوك والمؤسسات المالية على باقي مكونات القطاع المالي وانتقالها عبر الدول، وذلك نتيجة التحولات التي فرضتها العولمة المالية، لاسيما من حيث الغاء القيود التنظيمية بين الأسواق، الأمر الذي جعلها أكثر ارتباطا، وبالتالي أكثر عرضة لتأثير العدوى. من جانب آخر، فإن التدابير الاحترازية المعمول بها آنذاك عجزت عن التعامل مع الممارسات الخاطئة المنتهجة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتي أدت إلى تراكم المخاطر على مستوى عدة أنظمة مالية وتحولها إلى أزمة، سرعان ما انتشرت عبر الدول. وعلى إثر ذلك نشأت الحاجة إلى البحث عن تدابير احترازية إضافية لضمان سلامة النظام المالي، وهو ما أدى إلى ظهور السياسة الاحترازية الكلية، والتي تهدف في المقام الأول إلى حماية النظام المالي من تداعيات انتشار الخطر الذي يهدد كل مكوناته، أو ما يعرف بالخطر النظامي. وبالرغم من أن الحديث عن هذه السياسة قد سبق الأزمة المالية العالمية بسنوات، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الرسمي من طرف الدول إلا بعد إدراك عجز السياسة الاحترازية الجزئية عن احتواء الخطر النظامي الذي يهدد استقرار النظام المالي ككل، نظرا لتعاملها مع كل مؤسسة على حدة، وبالتالي إهمال تأثير الترابط والتفاعل بين المؤسسات والأسواق على المستوى المحلي والدولي. وبناء على ذلك، عملت الدول على تبني السياسة الاحترازية الكلية إلى جانب السياسة الاحترازية الجزئية، من أجل تحقيق استقرار أنظمتها المالية والبنكية، وضمان استمرارها على أداء وظائفها، بما يجعلها قادرة على امتصاص الصدمات وتجنب انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي. وفي هذا الإطار، سعت السلطات الرقابية في الجزائر إلى تبني هذا التوجه، والذي يتجلى في قيام بنك الجزائر بفرض مجموعة من التدابير الاحترازية الكلية على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، وتعديلها بين الفترة والأخرى بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في المجال البنكي، إلى جانب الامتثال التدريجي لاتفاقية بازل 3، وذلك بهدف تعزيز صلابة القطاع البنكي، وضمان قدرته على مقاومة الصدمات التي تواجهه. من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية السياسة الاحترازية الكلية في استباق هشاشة القطاع البنكي الجزائري؟**

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة، يمكن ايجازها كالتالي:

- ما هي أبرز الأدوات التي يعتمدها بنك الجزائر في إطار سياسته الاحترازية الكلية؟
- ما هي أهم المخاطر التي تهدد سلامة القطاع البنكي الجزائري؟
- ما مدى قدرة القطاع البنكي الجزائري على مقاومة الصدمات الكلية؟

فرضيات الدراسة:

- تمثل المخاطر الائتمانية أهم مصدر لهشاشة القطاع البنكي الجزائري؛
- تعتبر التدابير الاحترازية الكلية المفروضة من قبل بنك الجزائر فعالة في تحقيق استقرار القطاع البنكي الجزائري وتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية التدابير الاحترازية الكلية المتخذة من طرف بنك الجزائر، في استباق هشاشة القطاع البنكي، من خلال تقييم صلابة البنوك العمومية والخاصة من منظور احترازي كلي، لتحديد مدى قدرتها على مواجهة الصدمات التي تعرضت لها خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2020، والمتمثلة بشكل رئيسي في انهيار أسعار النفط سنة 2014 وتداعيات تفشي جائحة كورونا سنة 2020.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على السياسة الاحترازية الكلية وأدواتها، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الصلابة المالية للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة، وذلك للفترة من 2010 إلى 2020، بالاعتماد على البيانات الصادرة عن بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي.

وبغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، سيتم تناول المحاور التالية:

1- مراجعة الأدبيات السابقة

2- الإطار النظري للسياسة الاحترازية الكلية

3- أدوات السياسة الاحترازية الكلية المستخدمة من طرف بنك الجزائر

4- تقييم القطاع البنكي الجزائري من منظور احترازي كلي

1. مراجعة الأدبيات السابقة:

تكاد تجمع الدراسات السابقة التي تم تناولها على فعالية السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق أهدافها المتمثلة في احتواء المخاطر النظامية وتحقيق الاستقرار المالي، كما توصل بعضها إلى قدرتها على التخفيف من حدة الأزمات المالية. من بين هذه الدراسات نجد دراسة Ely et al (2021) والتي تهدف إلى قياس تأثير السياسة الاحترازية الكلية على الاستقرار المالي للبنوك، وقد شملت العينة أكثر من 15000 بنك من 45 دولة ناشئة ومتقدمة، للفترة الممتدة من 1995 إلى 2014، تشير النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أن أكثر أدوات السياسة الاحترازية الكلية فعالية من حيث الاستقرار تتمثل في الأدوات الهيكليةّ، مثل القيود المفروضة على تركيز الأصول والتعرض بين البنوك. كما أن الأدوات الموجهة للمقترضين، مثل نسب القرض إلى القيمة والدين إلى الدخل، فضلا عن الرسوم الإضافية لرأس المال المفروضة على البنوك ذات الأهمية النظامية، لها تأثير إيجابي على الاستقرار. بينما أقلها فعالية هي تلك التي تفرض قيودا على الإقراض بالعملة المحلية والأجنبية، والتي تضر بالاستقرار، حسبما أشار إليه الباحثين، خاصة بالنسبة للبنوك التي تفرط في المخاطرة.

أما Alvaro Fernandez-Gallardo (2022) فقد قام بدراسة العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية واحتمالية حدوث الأزمات المالية وشدتها. ولهذا الغرض، تم استخدام قواعد بيانات السياسة الاحترازية الكلية والأزمات المالية لمجموعة من 11 دولة متقدمة

على مدى 30 عاما الماضية. تتمثل النتيجة التجريبية الرئيسية في أن السياسات الاحترازية الكلية تنجح في الحد من تواتر الأزمات المالية النظامية وتعزز متانة النظام المالي، من خلال تخفيف خسائر الإنتاج المرتبطة بهذه الأزمات. على وجه التحديد، مع تساوي الأشياء الاخرى، عندما يكون هناك موقف سياسة احترازية كلية أكثر صرامة في الاقتصاد قبل الأزمة، يتسم مسار الإنتاج في أعقاب الأزمات المالية بخسائر أقل وتعافي أسرع. تشير هذه النتيجة إلى أن السياسة الاحترازية الكلية لا تجعل الأزمات المالية أقل احتمالا فحسب، بل تجعلها أقل ضررا أيضا. وكخلاصة لنتائج هذه الدراسة، فإن السياسة الاحترازية الكلية فعالة في تحقيق هدفها النهائي المتمثل في الاستقرار المالي، وبالتالي ينبغي أن تكون السياسة الرئيسية للبنوك المركزية لحماية النظام المالي.

وفي نفس السياق، تبحث دراسة Ryota Nakatani (2020) بشكل تجريبي في تأثير السياسة الاحترازية الكلية، وبالتحديد تأثير التغيرات في نسبة القرض إلى القيمة–باعتبارها أحد أدوات السياسة الاحترازية الكلية–على احتمالية حدوث أزمة مصرفية، وعلاقة هذه السياسة بسياسات الاقتصاد الكلي الأخرى في 65 دولة للفترة من 2000 إلى 2016، وذلك باستخدام نموذج احتمالي. تظهر النتائج أن السياسة الاحترازية الكلية فعالة في تغيير احتمالية حدوث أزمة مصرفية عبر قناة الائتمان. كما أن فعاليتها تعتمد على سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، وهذا ما يظهر أهمية تنسيق السياسات بين الهيئات الحكومية المختلفة لتصميم سياسة احترازية كلية مناسبة.

بينما قام Meuleman and Vennet (2020) بدراسة فعالية السياسة الاحترازية الكلية في احتواء المخاطر النظامية للبنوك الأوروبية بالاعتماد على بيانات بانل الديناميكي للفترة من 2000 إلى 2017. توصل الباحثان إلى أن الأنواع المختلفة من الأدوات الاحترازية الكلية تحقق أهدافها المحددة بشكل عام. كما أن الأدوات الموجهة للمقترض–أي التي تهدف إلى التأثير في الائتمان–وحدود التعرض، لها تأثير مفيد بشكل أساسي على المخاطر الفردية للبنوك. بالإضافة إلى ذلك، فإن أدوات وتدابير السيولة التي تهدف إلى زيادة متانة البنوك، تقلل من الارتباط النظامي بينها. وتعتبر هذه الأدوات هي الأكثر فعالية بالنسبة للبنوك التي لديها نسبة قروض متعثرة كبيرة.

ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الاحترازية الكلية في الجزائر، نجد دراسة بوطورة وسمايلي (2016)، والتي كان الهدف منها هو تقييم أداء بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المصرفي وإبراز دور السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الأمن والسلامة المصرفية، وذلك للفترة من 2003 إلى 2013. وقد خلصت الدراسة إلى سلامة الجهود المبذولة من طرف بنك الجزائر لتعزيز متانة وقوة النظام المصرفي، بالنظر إلى تحسن بعض من مؤشرات الاستقرار المالي خلال السنوات الأخيرة المتمثلة أساسا في الملاءة المالية، الرافعة المالية والسيولة، إلا أن البعض الآخر عرف تراجعا ويتعلق الأمر بالربحية ومخاطر التركز، وهو ما يستوجب إطلاق الجيل الثاني من تعزيز سلامة الجهاز المصرفي وفق اتفاقية بازل 3، حسبما أشار إليه الباحثان.

وفي نفس السياق قام بوبكر ورزقي (2022) بدراسة أثر تطور خطر النظام على صلابة النظام المالي، ومن بين النتائج الرئيسية لهذه الورقة البحثية هي أن النظام المصرفي الجزائري هش وغير محصن بما فيه الكفاية ضد مخاطر النظام، بحيث أن أي صدمة داخلية أو خارجية ستجعل البنوك بحاجة إلى إعادة رسملة قوية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الاحترازية الكلية في الجزائر، من حيث الهدف الذي تحاول تحقيقه، والمتمثل في تحديد دور السياسة الاحترازية الكلية في استباق هشاشة القطاع البنكي الجزائري من خلال تقييم مؤشرات صلابة البنوك العمومية والبنوك الخاصة، بالإضافة إلى الاختلاف من حيث الحدود الزمانية التي تأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي تعرض لها القطاع البنكي الجزائري خلال فترة الدراسة، والمتمثلة بشكل رئيسي في انهيار أسعار النفط سنة 2014، بالإضافة إلى جائحة كوفيد 19 التي شهدها العالم مؤخرا.

2. الإطار النظري للسياسة الاحترازية الكلية:

1.2. مفهوم السياسة الاحترازية الكلية:

تعرف السياسة الاحترازية الكلية بأنها: "مجموع الأدوات المستخدمة بشكل أساسي للحد من المخاطر النظامية. أي حدوث اضطراب واسع النطاق في تقديم الخدمات المالية بسبب تدهور النظام المالي بشكل جزئي أو كلي، والذي يمكن أن يكون له نتائج سلبية على الاقتصاد الحقيقي" (IMF, FSB, BIS, 2016, p. 4)

بينما يعرفها صندوق النقد العربي على أنها "مجموعة من الأدوات تستخدمها السلطات الرقابية للتأثير في ميزانية وعمليات المصارف لضمان سلامتها والتخفيف من حدة المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي". (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 7)

وتتميز السياسة الاحترازية الكلية بثلاث عناصر مهمة (IMF, FSB, BIS, 2011, p. 4):

- من حيث الهدف: تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى الحد من المخاطر النظامية؛
- من حيث النطاق: تركز السياسة الاحترازية الكلية على النظام المالي ككل بما في ذلك التفاعلات بين القطاع المالي والحقيقي؛
- من حيث الأدوات والحوكمة المرتبطة بها: يتم استخدام أدوات احترازية تستهدف مصادر المخاطر النظامية.

2.2. أهداف السياسة الاحترازية الكلية:

تنقسم أهداف السياسة الاحترازية الكلية إلى قسمين، أهداف وسيطة وأخرى نهائية، ويمثل ضمان الاستقرار المالي الهدف النهائي الذي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقه (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 8)، بينما يمكن تلخيص الأهداف الوسيطة المتداخلة التي تسعى السياسة الاحترازية الكلية إلى تحقيقها، كالتالي: (IMF, FSB, BIS, 2016, p. 4)

- "زيادة قدرة النظام المالي على الصمود أمام الصدمات الكلية من خلال بناء وإطلاق الهوامش الوقائية التي تساعد في الحفاظ على قدرة النظام المالي على العمل بفعالية، حتى في ظل الظروف المعاكسة.
- احتواء تراكم نقاط الضعف النظامية بمرور الوقت عن طريق تقليل ردود الفعل المسايرة للدورة الاقتصادية بين أسعار الأصول والائتمان واحتواء الزيادات غير المستدامة في الرافعة المالية وأرصدة الديون وتقلبات التمويل.
- والتحكم في نقاط الضعف الهيكلية داخل النظام المالي والتي تنشأ من خلال الروابط المتبادلة، والتعرضات المشتركة، والدور الحاسم للوسطاء الافراد في الأسواق الرئيسية التي يمكن ان تجعل المؤسسات الفردية "أكبر من الفشل".

الشكل 1: أهداف السياسة الاحترازية الكلية

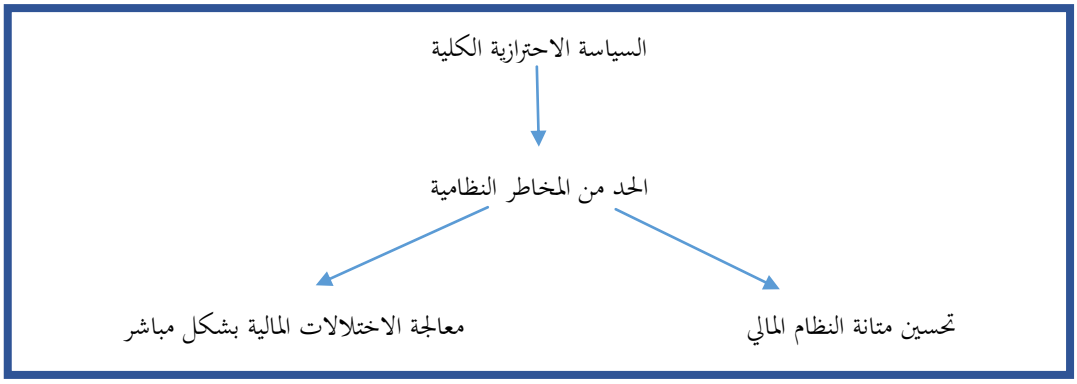

المصدر: (ECB, 2010, p131)

3.2. أدوات السياسة الاحترازية الكلية:

تتضمن السياسة الاحترازية الكلية مجموعة واسعة من الأدوات، وعادة ما يتم تقسيمها على أساس استهداف الخطر النظامي ببعديه الزمني والهيكلي:

1.3.2. أدوات السياسة الاحترازية الكلية ذات البعد الزمني:

تقوم على تحديد الطريقة التي يتم بها تطور المخاطر النظامية بمرور الوقت نتيجة التفاعلات التي تحدث داخل النظام المالي وكذلك بينه وبين الاقتصاد الحقيقي، بهدف الحد من مسايرة التقلبات الدورية، وذلك بإنشاء هوامش أمان (Buffers) في فترات التوسع والتي يتم استخدامها أثناء فترات الضغط، مما يسمح للنظام بامتصاص الصدمة بشكل أفضل (Borio, 2009, p. 37)، وتنقسم هذه الأدوات إلى (IMF, FSB, BIS, 2016, p. 10):

- أدوات متعلقة برأس المال: تهدف هذه الأدوات في المقام الأول إلى زيادة متانة القطاع البنكي، وضمان قدرته على منح الائتمان في الظروف المعاكسة، وتتضمن هذه الأدوات كل من هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، متطلبات المخصصات الديناميكية، نسبة الرافعة المالية واختبارات الضغط الاحترازية الكلية؛
- أدوات متعلقة بالأصول ورأس المال القطاعي: هذه الأدوات لها تأثير قوي نسبيا على حجم الائتمان، فهي تساعد في التخفيف من ردود الفعل المسايرة للدورة الاقتصادية بين أسعار الأصول والائتمان، وتشمل رأس المال القطاعي، نسبة القرض إلى القيمة، نسبة الدين إلى الدخل ونسبة القرض إلى الدخل؛
- أدوات متعلقة بالسيولة: تهدف في المقام الأول إلى معالجة تراكم السيولة ومخاطر الصرف الأجنبي المرتبطة بالتوسع الائتماني، من خلال بناء مخزون من الأصول عالية السيولة وتتمثل أبرزها في نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر الصافي اللتان أقرتهما لجنة بازل في اتفاقيتها 3، بالإضافة إلى الاحتياطات الاجبارية.

2.3.2. أدوات السياسة الاحترازية الكلية ذات البعد الهيكلي (القطاعي):

تقوم على تحديد الطريقة التي يتم بها توزيع المخاطر في النظام المالي في لحظة زمنية معينة، من أجل معالجة العوامل الخارجية التي تفرضها المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية وتقليل احتمالات العدوى (IMF, FSB, BIS, 2016, p. 10)، التي تنتج عن وجود تعرضات مشتركة بينها والتي تؤدي إلى احتمال حدوث تعثر مشترك (Caruana, 2009, pp. 1,2)، وذلك بهدف تحسين قدرتها على الصمود أمام الصدمات وتقليل الروابط المتبادلة داخل النظام المالي (IMF, FSB, BIS, 2016, p. 10). ويعتمد تحديد الأدوات المستخدمة في هذا الصدد بناء على مساهمة كل مؤسسة في المخاطر النظامية، وبالتالي كلما زادت الأهمية النظامية للمؤسسة، كلما كانت المعايير المفروضة عليها أكثر صرامة (Borio, 2009, p. 38). وأكثر هذه الأدوات استخداما يتمثل في **فرض رسوم رأسمالية على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية Capital surcharges** ، حيث وبهدف رفع متانة المؤسسات ذات الأهمية النظامية، والتي يشكل فشلها مخاطر على النظام (IMF, FSB, BIS, 2016, p. 11) قامت لجنة بازل بفرض رسوم إضافية لرأس المال يتناسب مع مساهمة البنك في المخاطر النظامية، والتي تتحدد بناء على مجموعة من المؤشرات تتمثل في الحجم، الترابط، مستوى الاستبدال (مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية) ودرجة التعقيد، وذلك بالنسبة للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية المحلية، بينما يضاف مؤشر آخر والمتمثل في النطاق العالمي للأنشطة بالنسبة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية العالمية (Anderson & al,

(2018, p. 41). كما يتم في هذا الإطار استخدام أدوات احترازية أخرى من شأنها الحد من العدوى، من بينها زيادة أوزان المخاطر وحدود التعرضات الكبيرة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية أو للنظام المالي بشكل عام (IMF, FSB, BIS, 2016, p. 11)

3. السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر

1.3. أدوات السياسة الاحترازية الكلية المستخدمة من طرف بنك الجزائر:

في إطار مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار المالي، واستكمالا لجهوده المبذولة لتعزيز صلابة القطاع البنكي وضمان قدرته على امتصاص الصدمات، قام بنك الجزائر باعتماد مجموعة من الأدوات والتدابير التي تندرج ضمن سياسته الاحترازية الكلية، والتي تتماشى إلى حد ما مع التوجهات الدولية، والمتطلبات التي أوصت بها لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة. وقد أشار بنك الجزائر إلى أنه بالنسبة لإصدار التنظيم الخاص بالأدوات الاحترازية الكلية فهو من صلاحيات مجلس النقد والقرض –الذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر–والذي تسند إليه أيضا مهمة إصدار التنظيم الاحترازي الجزئي، أما إدارة السياسة الاحترازية الكلية فهي من مهام بنك الجزائر (بنك الجزائر، 2012، صفحة 210). أما بالنسبة للأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر ضمن السياسة الاحترازية الكلية، فيتمثل أهمها فيما يلي:

- **نسبة كفاية رأس المال:**

تدعم إطار التنظيم الاحترازي في الجزائر بمجموعة من التعديلات، وعلى رأسها النظام رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. حسب هذا النظام، فإن البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر ملزمة بالاحتفاظ بحد أدنى من أموالها الخاصة لتغطية كل من المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تواجهها، حدد ب 9.5%، بعدما كان محددا ب 8%، كما ينص ذات النظام على ألا تقل نسبة تغطية الأموال الخاصة القاعدية للمخاطر التي سبق ذكرها عن 7%.

- **وسادة الأمان:**

إلى جانب نسبة كفاية رأس المال المذكورة أعلاه، قام بنك الجزائر بفرض هوامش رأسمالية إضافية على البنوك والمؤسسات المالية، ويتعلق الأمر بتشكيل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من المخاطر المرجحة (نظام بنك الجزائر رقم 01/14، 2014)، وهي نفس النسبة التي تضمنتها اتفاقية بازل 3، والتي تعرف برأس المال الوقائي.

- **وضع حدود على التركزات الائتمانية:**

قصد عدم تركيز المخاطر على عميل واحد أو مجموعة من العملاء والذي قد يهدد السلامة المالية للبنك أو المؤسسة المالية، أصدر بنك الجزائر نظاما يفرض على البنوك والمؤسسات المالية حدودا للتركزات الائتمانية (لطرش، 2013، صفحة 417، 418)، والذي ينص على ضرورة ألا يتعدى مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها البنك أو المؤسسة المالية على نفس المستفيد 25% من الأموال الخاصة القانونية للبنك (المادة 4 النظام 02/14)، كما يجب ألا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية ثمانية أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية (المادة 5 النظام 02/14).

- **معامل الموارد الدائمة:**

يهدف هذا المعامل إلى الحفاظ على نوع من التوازن بين استعمالات البنك أو المؤسسة المالية ومواردها الدائمة. وتعني هذه المقاربة أنه يتعين على البنك السهر على أن يكون الجزء الأكبر من استعمالاته ممولا بواسطة موارد دائمة، يحسب هذا المعامل، الذي يجب ألا

يقل عن 60% في نهاية كل سنة، بواسطة النسبة التالية: **الأموال الخاصة والعناصر المماثلة والموارد طويلة الأجل/ الاستعمالات** (لطرش، 2013، صفحة 418).

- **نسب السيولة:**

قام بنك الجزائر بفرض حد أدنى من السيولة، والذي على أساسه يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر احترام معامل سيولة مساو ل 100% على الأقل، بين مجموع أصولها واستحقاقاتها على المدى القصير، وقد تم تحديد مكونات هذه النسبة من خلال تعليمة بنك الجزائر رقم 11/07 المؤرخة في 2011/12/21، وذلك ذلك قصد حماية النظام البنكي والمالي الجزائري من التداعيات التي يمكن أن تنتج عن مخاطر السيولة والتي قد تهدد النظام بأكمله، وعلى هذا الأساس، شدد بنك الجزائر على ضرورة أن تحوز البنوك والمؤسسات المالية في كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها، بالإضافة إلى السهر على تأمين تنويع كاف لمصادرها من التمويل، واجراء اختبار لمعرفة إمكانيات الاقتراض المتاحة لهم لدى الأطراف المقابلة إن كان ذلك في ظروف عادية أو في حالة أزمة، مع إعطاء أهمية لجانب جودة الأصول التي تحوزها البنوك لغرض إدارة مخاطر السيولة. (المادة 2 و3 من النظام رقم 11–04)

- **اختبارات الضغط:**

تماشيا مع تدابير المعيار الثاني من اتفاقية بازل 3، بادر بنك الجزائر وبشراكة مع البنك العالمي، بمشروع وضع أدوات جديدة في إطار الرقابة الاحترازية الكلية، والتي تسمح بتعزيز القدرة على التحليل واكتشاف نقاط الضعف النظامية، من خلال ما يعرف باختبارات الضغط أو المقاومة (بنك الجزائر، 2012)، حيث قام بنك الجزائر بوضع نموذج يحمل اسم "نموذج التوقعات المالية"، يهدف إلى قياس قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحمل الضغوط واختبار هشاشتها على المستوى الفردي وعلى مستوى النظام ككل، بناء على سيناريوهات لأحداث قصوى ولكن معقولة، مما يسمح بتحديد مدى كفاية رأس المال والسيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للاختبار لمواجهة الصدمات التي قد تواجهها. (بنك الجزائر، 2018)

- **متطلبات رأسمالية إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية:**

تخص هذه المتطلبات البنوك والمؤسسات المالية التي تصنف على أنها ذات أهمية نظامية، والتي قد تفرض عليها اللجنة المصرفية معايير ملاءة أعلى (المادة 7، نظام بنك الجزائر رقم 01/14). إلا أن بنك الجزائر لم يذكر المنهجية المعتمدة من طرفه في تحديد البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، كما أنه لا يقوم بنشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية التي تصنف على أنها ذات أهمية نظامية محلية، وهذا بالرغم من أن المبادئ التي أقرتها لجنة بازل في إطار منهجية التعامل مع المؤسسات البنكية ذات الأهمية النظامية المحلية تنص –لاسيما المبدأ السابع منها– على أنه:" لابد للسلطات الرقابية من الإفصاح عن طبيعة المنهجية المتضمنة التي تبنتها لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية والمعلومات والبيانات المعتمد عليها في هذا الصدد" (برنيه و عبد المنعم، 2014، صفحة 16).

إضافة إلى الأدوات السابقة، فإنه حسب بنك الجزائر، يمكن لبعض الأدوات –والتي تخص في الأصل التنظيم الاحترازي الجزئي– أن تكون محل تعديل بما يتلاءم مع الخطر النظامي، كمستوى القروض الرهنية مقارنة بقيمة الملكية الممنوحة كضمان من طرف الأفراد– والتي تعرف بنسبة القرض إلى القيمة–والاحتياطات الإجبارية (والتي هي أداة للسياسة النقدية) ونسبة خدمة الدين إلى مداخيل مقترضي القروض الرهنية–والتي تعرف بنسبة الدين إلى الدخل. (بنك الجزائر، 2012، صفحة 210). وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر لم يضع حدودا لنسبة القرض إلى القيمة، أو لنسبة الدين إلى الدخل.

والجدول الموالي يوضح أهم الأدوات الاحترازية الكلية المطبقة من قبل بنك الجزائر:

الجدول 1: أهم التدابير الاحترازية الكلية المفروضة من قبل بنك الجزائر

الأداة	النسبة
وسادة الأمان (هامش رأس المال الوقائي Conservation capital buffer)	%2.5
الحد الأدنى لكفاية رأس المال	%9.5
نسب السيولة	معامل سيولة قصيرة الأجل
نسبة القرض إلى القيمة LTV	غير محددة النسبة
نسبة الدين إلى الدخل DTI	غير محددة النسبة
حدود على التركزات الائتمانية	مجموع المخاطر الصافية المرجحة على مستفيد واحد /الأموال الخاصة القانونية≤25%
معامل الموارد الدائمة	%60
متطلبات رأسمالية إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية	غير محددة النسبة
اختبارات الضغط الكلية	اختبار الملاءة والسيولة من خلال "نموذج التوقعات المالية"

المصدر: من إعداد الباحثين

2.3. الإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف بنك الجزائر للتخفيف من تأثير جائحة كورونا:

على إثر الجائحة التي شهدها العالم مؤخرا، ومن أجل التخفيف من تداعياتها السلبية على القطاع البنكي، قام بنك الجزائر سنتي 2020 و2021 بإصدار مجموعة من التعليمات تخص اتخاذ إجراءات استثنائية تتعلق بتخفيف التدابير الاحترازية المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية، ويتعلق الأمر بكل من التعليمة رقم 2020/05، رقم 2020/07 والتعليمة رقم 02 /2021. تتضمن هذه التعليمات الإجراءات التالية:

- تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية عدة مرات، ليتم في الأخير اعتماد معدل 2%؛
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى ما نسبته 60% (بدلا من 100%)؛
- اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من اجبارية تكوين وسادة الأمان؛
- منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا 19؛
- السماح للبنوك بتقديم قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة؛
- تخفيض معدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية من 3.25% إلى 3%.

4. تقييم القطاع البنكي الجزائري من منظور احترازي كلي:

يهدف هذا المحور إلى تقييم القطاع البنكي الجزائري من منظور احترازي كلي، من خلال تحليل مؤشرات الصلابة المتعلقة بكل من كفاية رأس المال، السيولة، جودة الأصول، الربحية، وذلك لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة من 2010 إلى 2020، بالاعتماد على البيانات الصادرة عن بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي بهذا الصدد.

1.4. لمحة عن النظام البنكي الجزائري:

يتكون القطاع البنكي الجزائري حسب التقرير السنوي الأخير الصادر عن بنك الجزائر سنة 2018، من 20 بنكا، منها 6 بنوك عمومية و14 بنكا خاصا، بالإضافة إلى 8 مؤسسات مالية، منها 6 مؤسسات عمومية ومؤسستين خاصتين. ويحظى القطاع البنكي بمكانة هامة في الاقتصاد الوطني، بحكم اعتماد هذا الأخير على التمويل البنكي بشكل شبه كلي بما يساوي 98.4% وذلك في ظل غياب سوق مالي نشط. كما يتميز القطاع البنكي الجزائري بهيمنة البنوك العمومية، سواء من حيث الموارد المجمعة (إجمالي الودائع)، أو من حيث القروض الممنوحة، مثلما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 2: الحصة السوقية للبنوك العمومية والخاصة من الودائع والقروض

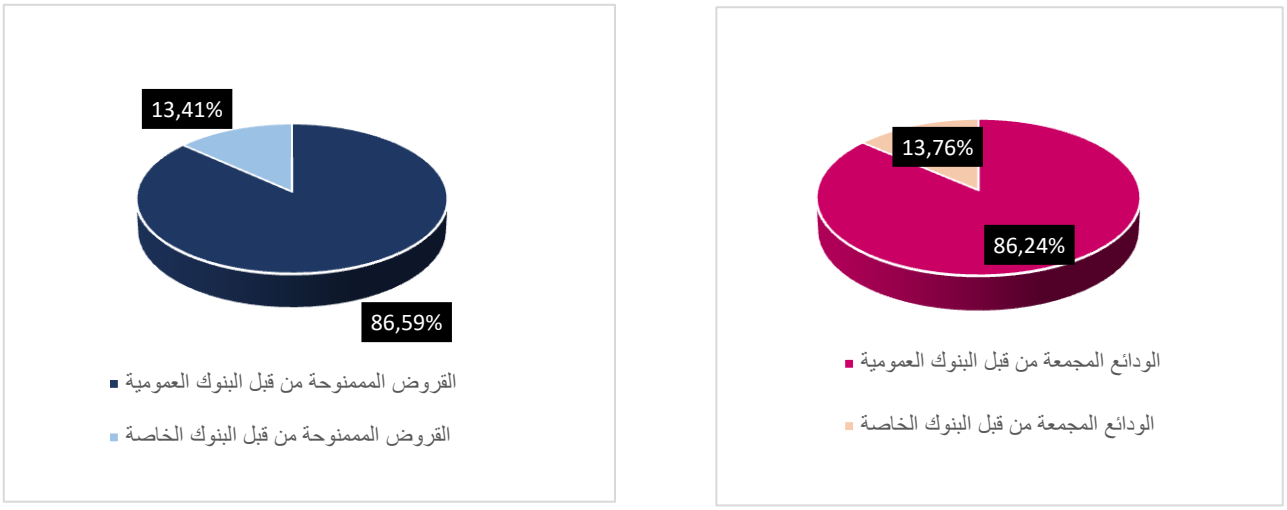

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

2.4. تحليل مؤشرات الصلابة المالية للبنوك العمومية والخاصة:

- **كفاية رأس المال:**

تعتبر نسبة كفاية رأس المال أهم مؤشر يعكس ملاءة البنوك، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، إذ تضمن هذه النسبة وجود حد أدنى من الأموال الخاصة للبنك (الشريحة الأولى من رأس المال+ الشريحة الثانية) لتغطية المخاطر التي يتعرض لها.

ويتضح من الشكل الموالي أن القطاع البنكي الجزائري يتمتع بملاءة مالية جيدة، سواء من حيث كفاية رؤوس الأموال الاجمالية أو من حيث رؤوس الأموال القاعدية، بالرغم من أن كلتا النسبتين عرفت انخفاضا ملحوظا ابتداء من سنة 2014، ومع ذلك تبقى هذه النسب عند مستويات جيدة، تفوق المتطلبات التنظيمية، والتي تنص على ضرورة ألا تقل كل من نسبة الملاءة الاجمالية والملاءة القاعدية عن 9.5% و7% على التوالي. وتعكس هذه المستويات قدرة القطاع بشكل عام على الوفاء بالتزاماته واستيعاب الخسائر، مع وجود

تفاوت بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة بهذا الصدد، حيث تملك هذه الأخيرة كفاية رأس مال تفوق نظيرتها العمومية. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر قام بإصدار نظام جديد يهدف إلى تدعيم رؤوس أموال القطاع البنكي، ويتعلق الأمر بالنظام رقم 03/18، والذي تنص المادة الثانية منه على ضرورة التزام البنوك بحد أدنى يبلغ 20 مليار دينار (بعدما كان يبلغ 10 مليار دينار)، بينما تلتزم المؤسسات المالية بحد أدنى من رأس المال مساو ل 6.5 مليار دينار (بعدما كان يبلغ 3.5 مليار دينار)

الشكل 3: نسب الملاءة الاجمالية والقاعدية للبنوك العمومية والخاصة

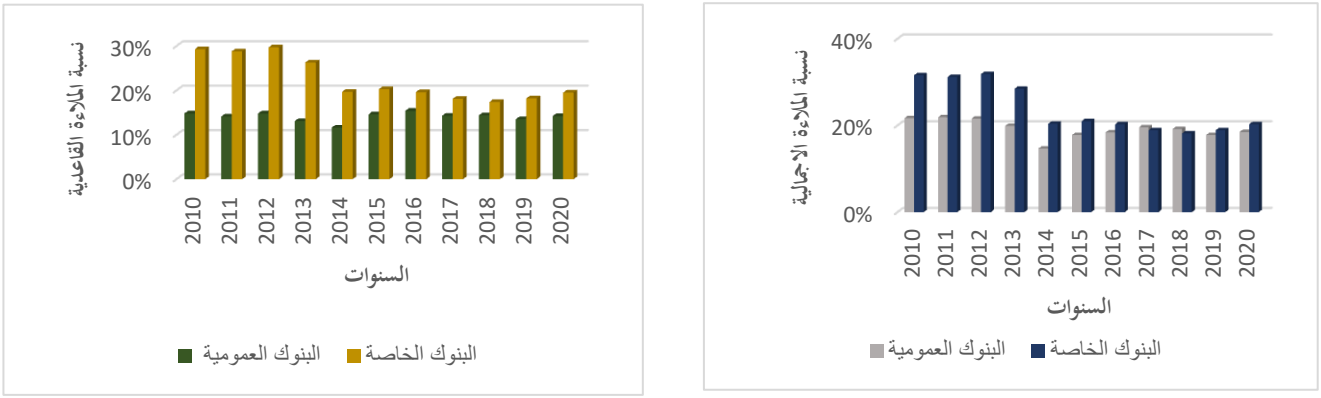

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

- **نسبة الرافعة المالية:**

عرف القطاع البنكي تسجيل مستويات رافعة مالية جيدة، سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو البنوك الخاصة، حيث تجاوز متوسط هذه النسبة لدى البنوك العمومية للفترة من 2014 إلى 2018 (وهي الفترة التي توفرت فيها بيانات بخصوص هذه النسبة) 11 %، بينما كان متوسط هذه النسبة لدى البنوك الخاصة لنفس الفترة 5 %، وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى الذي أوصت به اتفاقية بازل 3، والذي يبلغ 3%.

الشكل 4: نسبة الرافعة لدى البنوك العمومية والخاصة

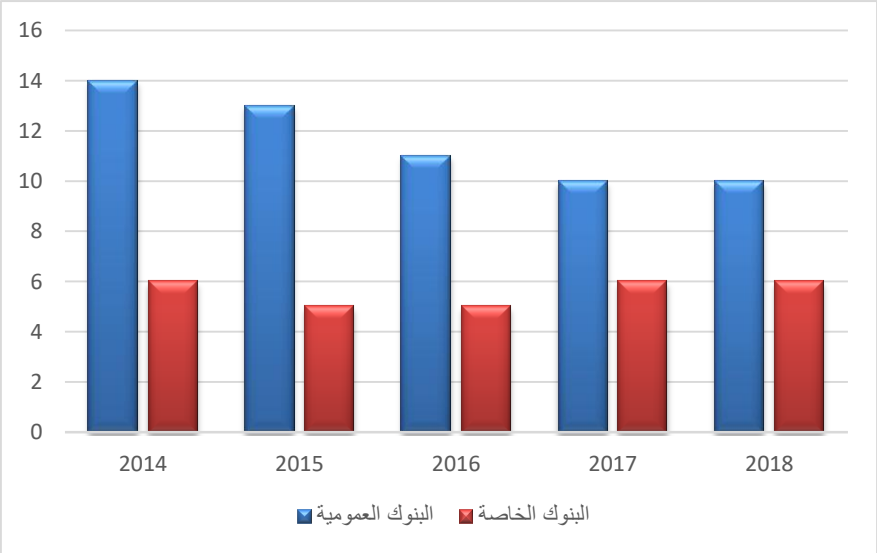

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

- **نسب السيولة:**

سجل القطاع البنكي الجزائري بشكل عام مستويات جيدة من السيولة، لاسيما خلال الفترة 2010–2014، إلا أن كلا من نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل عرفت تراجعا ملحوظا خلال سنة 2015، كما يتضح من الشكل 4 أدناه، فعلى مستوى البنوك العمومية، عرفت النسبة الأولى منحى تنازلي طول فترة الدراسة، حيث انتقلت من 37% سنة 2014 إلى 25.8% سنة 2015 أي بانخفاض قدره 30.27%، بينما بلغ انخفاض هذه النسبة لدى البنوك الخاصة لنفس السنة 18.4%. أما فيما يخص النسبة الثانية، فقد شهدت هي الأخرى تراجعا مع تسجيل تحسن طفيف لدى البنوك الخاصة في السنوات الأخيرة. ويكمن السبب وراء تراجع مستويات السيولة، حسبما أشار إليه بنك الجزائر في تقاريره السنوية إلى ارتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل. من جانب آخر، أدى انخفاض الأصول السائلة وارتفاع الخصوم قصيرة الأجل سنة 2017، إلى انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الاجل.

الشكل 5: نسب السيولة لدى البنوك العمومية والخاصة

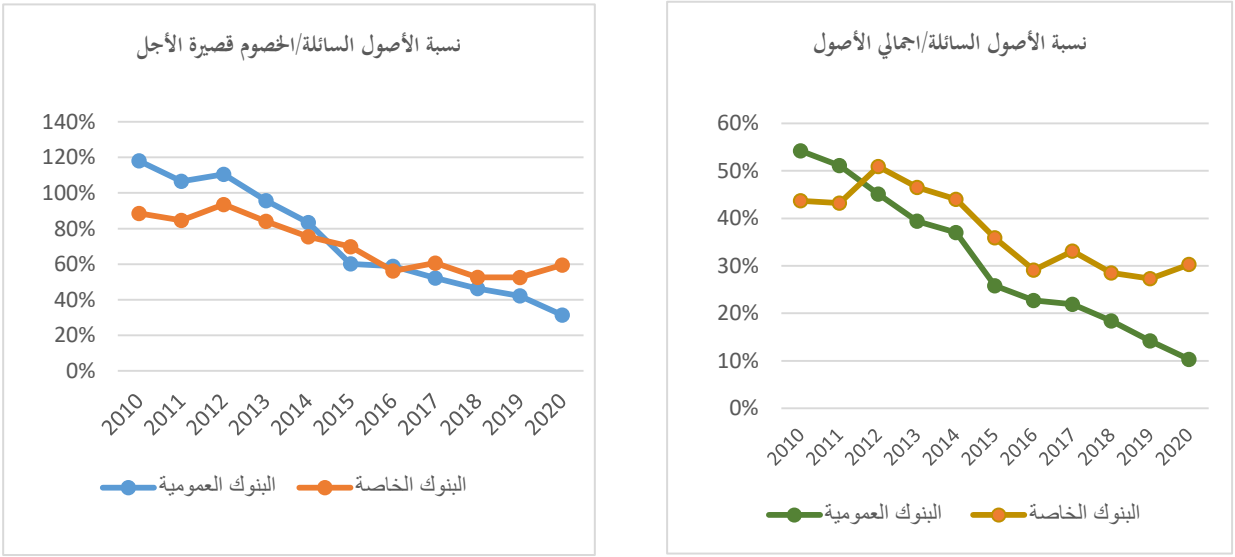

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

- **إجمالي القروض الممنوحة والموارد المجمعة لدى القطاع البنكي الجزائري:**

عرفت الموارد المجمعة من طرف القطاع البنكي الجزائري تطورا إيجابيا، وبوتيرة متسارعة إلى حد ما، باستثناء سنة 2015، التي شهدت ارتفاعا طفيفا يقدر ب 0.91% مقارنة بسنة 2014، بينما سجلت تراجعا خلال سنة 2016 يقدر ب 1.31% مقارنة بسنة 2015، وذلك نتيجة تراجع الموارد المتأتية من صادرات المحروقات، بسبب انهيار أسعار النفط سنة 2014، بينما وعلى إثر لجوء الحكومة إلى التمويل غير التقليدي سنة 2017، كما أشار إلى ذلك بنك الجزائر، عادت الموارد المجمعة للارتفاع مجددا ابتداء من هذه السنة. بالمقابل شهدت القروض المقدمة من طرف القطاع البنكي (صافية من القروض المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية) ارتفاعا متواصلا طول فترة الدراسة، متجاوزة بذلك الصدمة النفطية، حيث انتقلت هذه القروض من 6502.9 سنة 2014 إلى 7275.6 سنة 2015، أي بارتفاع قدره 11.88%، بينما بلغ ارتفاعها سنة 2016 ما نسبته 8.6%.

الجدول 2: تطور القروض الممنوحة والموارد المجمعة لدى القطاع البنكي الجزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الموارد المجمعة	5819.1	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.8	9079.9	10232.2	10922.7
القروض الممنوحة	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9	9974

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

- **نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

تحظى هذه النسبة باهتمام بالغ من قبل السلطات الرقابية، إذ يتم الاعتماد عليها في تقييم المخاطر النظامية، فهي تسمح بتقييم هذه المخاطر من منظورين اقتصادي ومالي، حيث أنها تقيس مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي. وحسب اتفاقية بازل 3 يتم تقدير حجم فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والاتجاه التاريخي لهذه النسبة) وذلك لغايات تفعيل /عدم تفعيل أداة احترازية هامة وهي هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية والتي يتم فرضها على البنوك في حال كانت فجوة الائتمان تتجاوز 2%. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 57)

الشكل 6: نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي (%)

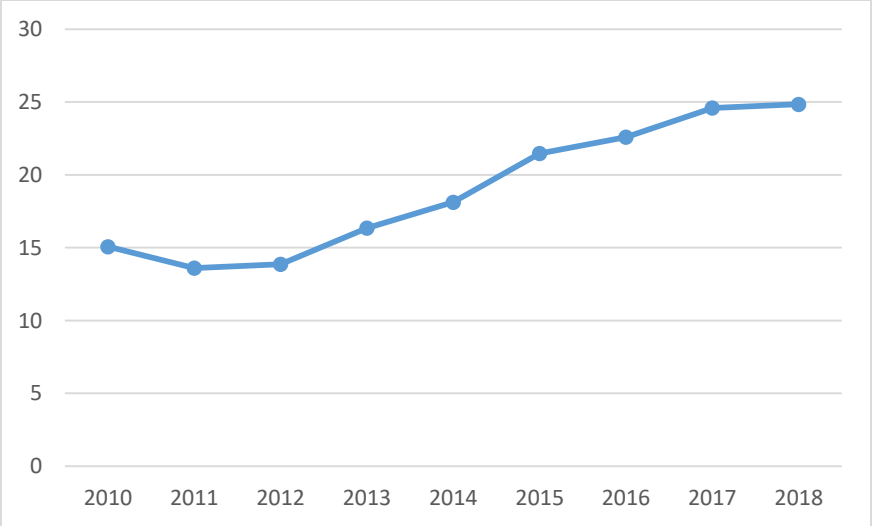

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

وبالنظر إلى الشكل أعلاه، يتضح أن نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يعرف منحى تصاعدي، طول فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2018، ما عدا سنة 2011، التي عرفت فيها هذه النسبة تراجعا طفيفا، لتعود للارتفاع مرة أخرى، مسجلة أعلى مستوى لها سنة 2018 والذي بلغ 25%. وجدير بالذكر، أن من ضمن القروض الموجهة للقطاع

الخاص، بلغت القروض الموجهة للأسر، التي تتمثل أساسا في القروض الرهنية، 764.5 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018، مقابل 656.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، أي بزيادة قدرها 16.41%، بينما بلغت هذه الزيادة 35.87% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016.

- **جودة الأصول:**

تعتبر نسبة القروض المتعثرة أهم مؤشر لقياس جودة الأصول البنكية، وبحكم العلاقة العكسية التي تربطهما، فإنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على امتلاك البنك لأصول جيدة، وعلى كفاءته في إدارة المخاطر الائتمانية، بينما كلما ارتفعت نسبة القروض المتعثرة، كلما انخفضت جودة المحفظة الائتمانية للبنك، مما يشير إلى ضعف البنك في إدارة المخاطر الائتمانية. وتزداد هذه النسبة أهمية عندما يمس هذا الارتفاع عدة بنوك، وليس بنكا معينا، الأمر الذي ينعكس سلبا على سلامة واستقرار القطاع البنكي.

الشكل 7: نسبة القروض المتعثرة/إجمالي القروض

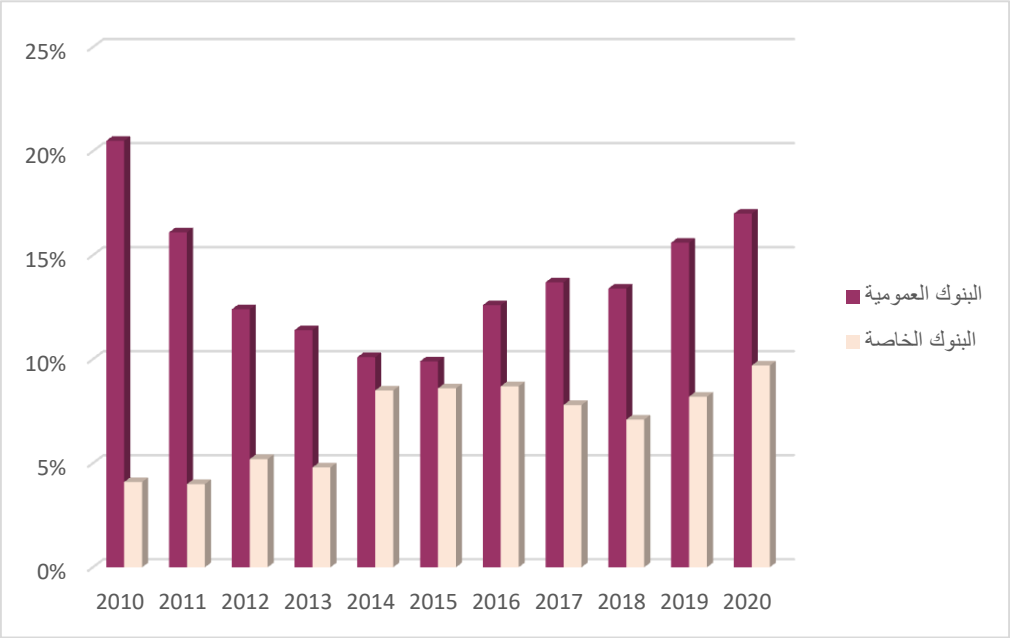

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

يلاحظ من خلال الشكل السابق، وجود تفاوت كبير بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة من حيث نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وهو ما يعكس جودة المحفظة الائتمانية لدى كل منهما، حيث سجلت البنوك العمومية أعلى نسبة لها سنة 2010 والتي بلغت 20.5%، بينما بلغ أعلى مستوى لهذه النسبة لدى البنوك الخاصة 9.7%. وبالرغم من أن نسبة القروض المتعثرة عرفت تراجعا لدى البنوك العمومية ابتداء من سنة 2010، وتقلص الفرق بينها وبين البنوك الخاصة خلال سنة 2014 و2015، نتيجة قيام الخزينة العمومية بتطهير ذمة البنوك العمومية، من خلال إعادة شراء الديون غير الناجعة المستحقة على زبائنها من المؤسسات العمومية، إلا أنها سجلت منحى تصاعدي مجددا ابتداء من سنة 2016، والذي يعزى حسب بنك الجزائر، إلى تحويل القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية في إطار برنامج دعم التشغيل بصيغها المختلفة (ANSEJ، CNAC،ANGEM) والتي بلغت آجال استحقاقها، إلى مستحقات غير محصلة، حيث أنها ساهمت في ارتفاع القروض المتعثرة بالبنوك العمومية بنسبة 60%. (بنك الجزائر، 2018، صفحة 87)، بينما يرجع ارتفاع هذه النسبة سنة 2020 إلى عجز المقترضين عن تسديد قروضهم نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي بسبب جائحة كورونا.

أما فيما يتعلق بنسبة المؤونات المخصصة لتغطية هذه القروض، فإنه كلما ارتفعت القروض المتعثرة، كلما أدى ذلك بالبنك إلى رفع المخصصات لتغطيتها، إلا أن الملاحظ من الشكل 7 أدناه أن مستويات هذه النسبة كانت متقاربة إلى حد ما لدى البنوك الخاصة والبنوك العمومية، بالرغم من أن هذه الأخيرة تعرف نسبا مرتفعة للقروض المتعثرة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن العديد من الدول، قد بادرت بتطبيق المعيار الدولي 9 لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) والذي يشمل نطاق تطبيقه القروض الجيدة وغير الجيدة، إذ أن المخصصات التي يتم بناؤها نتيجة تطبيق المعيار، والتي تأخذ بالاعتبار البعد التنبئي للخسائر بما في ذلك البعد الاقتصادي من اليوم الأول لمنح الائتمان، تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعمل على حمايته، كما تعزز من ملاءة البنوك. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 62، 63)

الشكل 8: نسبة المؤونات المخصصة لتغطية القروض غير المحصلة

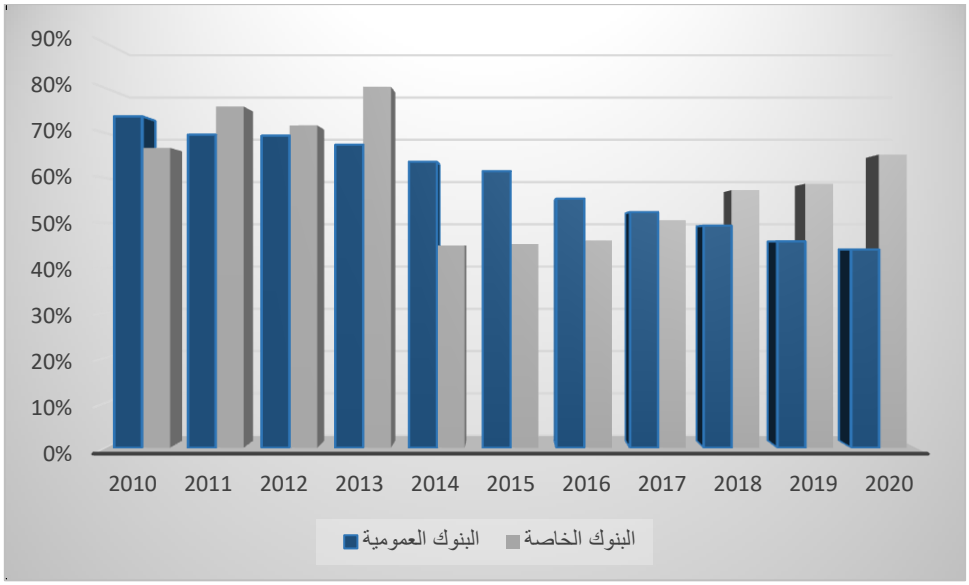

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

- **مؤشرات الربحية:**

يشير تطور مؤشرات الربحية تفاوتا بين أداء البنوك العمومية ونظيرتها الخاصة، لا سيما من حيث العائد على الأصول، والذي بالرغم من المنحى التنازلي الذي شهدته هذه النسبة لدى البنوك الخاصة، إلا أنها حققت مستويات فاقت نظيرتها العمومية بأكثر من الضعف طول فترة الدراسة، حيث بلغ أعلى مستوى لهذه النسبة لدى البنوك العمومية سنة 2018، والذي بلغ 2.3%، بينما سجلت البنوك الخاصة أعلى مستوى لهذه النسبة سنة 2010، والذي بلغ 4.6%. أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، فقد كان أداء البنوك العمومية ونظيرتها الخاصة متماثلا إلى حد ما، لاسيما خلال الفترة 2014-2018، بالرغم من أن البنوك العمومية عرفت تراجعا حادا لهذه النسبة تجاوز 90% سنة 2019، بينما عرفت البنوك الخاصة تراجع هذه النسبة بأكثر من 88% سنة 2020.

الشكل 9: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية والخاصة

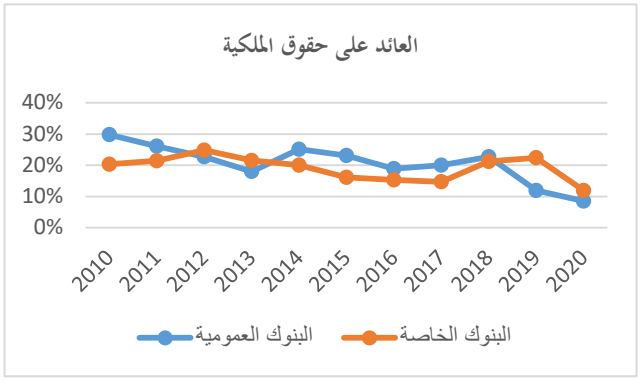

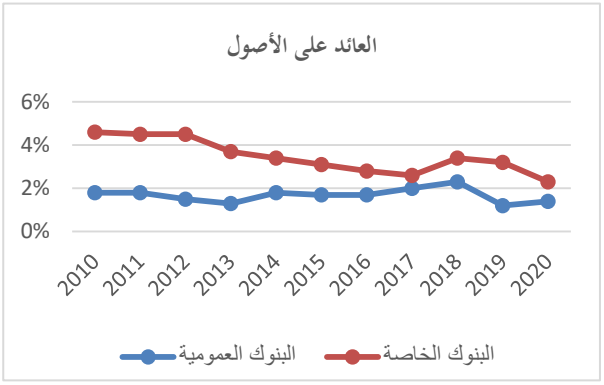

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

3.4. مناقشة النتائج:

تظهر مؤشرات الصلابة التي تم تحليلها تفاوتا من حيث الأداء لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة. حيث تشير نسبة كفاية رأس المال إلى تمتع كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة بملاءة مالية جيدة تفوق المتطلبات التنظيمية، مما يعكس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، واستيعابها للخسائر المحتملة الناتجة عن تعرضها للمخاطر. وهو ما تؤكده أيضا نسب الرافعة المالية التي أظهرت مستويات تفوق المعايير الدنيا الموصى بها من طرف لجنة بازل ضمن اتفاقيتها الثالثة. وجدير بالذكر، أنه بالرغم من أهمية هذه النسبة في رصد المخاطر على مستوى القطاع المالي، إلا أن بنك الجزائر لم يفرض حدا أدنى لها، ومع ذلك، فهي تعتبر من بين الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها في تقييم صلابة البنوك، لكونها تعكس مدى اعتماد البنوك والمؤسسات المالية على رأسمالها في تمويل تعرضاتها داخل وخارج الميزانية. وبالتالي كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما كان ذلك مؤشرا جيدا يعكس سلامة البنوك والمؤسسات المالية.

بينما من ناحية السيولة، فإن القطاع البنكي بشكل عام يعرف تراجعا مستمرا على هذا المستوى، بالنظر إلى المنحى التنازلي الذي شهدته نسب السيولة لدى كل من البنوك العمومية ونظيرتها الخاصة، والذي يعزى إلى ارتفاع القروض طويلة الأجل الممنوحة من طرفها. يؤدي استمرار تراجع السيولة لدى البنوك إلى تعرضها لمخاطر حقيقية على هذا المستوى، لعدم كفاية مخزونها من الأصول التي يسهل تحويلها إلى سيولة بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

على مستوى جودة الأصول البنكية، فقد أظهرت النسب وجود تفاوت كبير في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بين البنوك الخاصة ونظيرتها العمومية، والذي يشير إلى تدهور نوعية الأصول لدى هذه الأخيرة وارتفاع مخاطرها الائتمانية، كما يعكس ضعفا على مستوى تطبيقات الحوكمة وعلى مستوى كفاءتها في إدارة هذه المخاطر. وهو ما يشكل تهديدا لسلامة القطاع البنكي، لاسيما وأن المخاطر الائتمانية تبقى المصدر الرئيسي للخطر النظامي حسب بنك الجزائر. ويترافق ارتفاع نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك العمومية مع انخفاض نسبة المؤونات المخصصة لتغطيتها، وهو ما يزيد الأمر تعقيدا، إلا أنه وحسبما أشار اليه بنك الجزائر في آخر تقرير سنوي صدر عنه سنة 2018، فإن نسبة كبيرة من القروض التي تمنحها البنوك العمومية في إطار دعم التشغيل بمختلف صيغه، تكون مضمونة من طرف صناديق الضمان العمومية المخصصة، مما أدى بها إلى تغطية هذا النوع من القروض جزئيا. بينما يعكس ارتفاع هذه المخصصات لدى البنوك الخاصة سياستها الحذرة في التعامل مع المخاطر الائتمانية من أجل تحقيق مبدأ الأمان على حساب الربحية– بحكم العلاقة العكسية بينهما–حيث وكما هو معروف، يتم اقتطاع هذه المخصصات من الأرباح المحققة. من جانب آخر، يمثل تواصل ارتفاع إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مصدر قلق، إذ يشير التوسع في الإقراض إلى ارتفاع

شهية المخاطر (risk appetite) لدى القطاع البنكي الجزائري، وإذا ما تواصل ارتفاع هذه النسبة مستقبلا وبوتيرة أسرع، فيمكن أن يشكل تهديدا لاستقرار القطاع، إذ غالبا ما تكون الطفرات الائتمانية مؤشر انذار لوقوع أزمة مالية. وهو ما يتطلب تفعيل أدوات احترازية تهدف إلى التأثير على حجم الائتمان الممنوح كوضع حدود على نمو الائتمان. وفي نفس السياق، واصلت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعها، بالرغم من أن الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بسبب انهيار أسعار النفط سنة 2014، قد أدت إلى تراجع الموارد المجمعة من طرف البنوك، لاسيما العمومية، وذلك نتيجة انخفاض الموارد المتأتية من صادرات المحروقات، وهو ما يظهر قدرة القطاع البنكي الجزائري على توفير الائتمان حتى في حالة الصدمات.

بينما على صعيد الربحية، فقد أظهرت البنوك الخاصة تفوقا على نظيرتها العمومية من حيث العائد على الأصول، والذي يعزى إلى ارتفاع القروض المتعثرة لدى البنوك العمومية الأمر الذي انعكس سلبا على مردودية أصولها، بينما على مستوى العائد على حقوق الملكية والذي يشير إلى المردودية المحققة من توظيف رأس المال، فقد عرفت هذه النسبة تراجعا حادا لدى كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال سنة2019 و2020 على التوالي. يرجع ذلك إلى تأثير إلزام البنوك برفع الحد الأدنى لرأس مالها الذي صدر سنة 2018، والذي تم البدء في تطبيقه بشكل تدريجي سنة 2019، بينما ألزم بنك الجزائر البنوك على استيفاء هذا المتطلب بشكل كامل نهاية سنة 2020، إلا أنه وعلى إثر الإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف بنك الجزائر المتعلقة بتخفيف التدابير الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تم تمديد هذه المهلة إلى غاية 30 جوان 2021، وذلك حسبما نص عليه نظام بنك الجزائر رقم 08/2020.

تعتبر هذه النتائج تأكيدا على صحة الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة، حيث اتضح أن المخاطر الائتمانية تمثل المصدر الرئيسي لهشاشة القطاع البنكي، لاسيما على مستوى البنوك العمومية، والتي لا تزال تسجل مستويات مرتفعة من القروض المتعثرة، الأمر الذي يؤدي إلى قيام الحكومة بإعادة رسملتها بين الفترة والأخرى. بالمقابل، وبالرغم من التداعيات السلبية لانهيار أسعار النفط سنة 2014، خاصة على مستوى الموارد المجمعة، إلا أن القطاع البنكي حافظ على استقراره، كما ساعدت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها بنك الجزائر من خلال تخفيف التدابير الاحترازية المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية بحكم الظرف الاستثنائي الذي كانت تعيشه الجزائر وباقي دول العالم، على إثر انتشار جائحة كورونا، من تجاوز التأثير السلبي لهذه الجائحة على مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي.

الخلاصة:

يحظى القطاع البنكي بمكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، في ظل اعتماد هذا الأخير على التمويل البنكي بشكل شبه كلي، مما يجعل استقراراه من استقرار الاقتصاد الكلي، إذ أن أي خلل يعترضه، يشكل تهديدا حقيقيا، قد يؤدي إلى تعطل توفير الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية، والذي بدوره ينعكس سلبا على النمو. وعلى هذا الأساس، تولي الحكومات أهمية خاصة لاستقرار قطاعاتها البنكية، واحتواء المخاطر التي تعترضها، من أجل ضمان قدرتها على الاستمرار في أداء وظائفها. وفي ظل التوجه الدولي نحو اعتماد السياسة الاحترازية الكلية التي تهدف إلى احتواء المخاطر النظامية وتحقيق الاستقرار المالي، والتي أصبحت تحظى باهتمام بالغ، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، عمل بنك الجزائر على تبني مجموعة من التدابير الاحترازية الكلية، في إطار المسؤولية التي أنيط بها سنة 2010، والتي تخص تحقيق الاستقرار المالي. بناء على ذلك، سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الاحترازية الكلية في استباق هشاشة القطاع البنكي الجزائري من خلال تقييم صلابته من منظور احترازي كلي، وذلك للفترة من 2010 إلى 2020، ويتضح من خلال المؤشرات التي تم تحليلها بهذا الصدد، أن التدابير الاحترازية الكلية المطبقة من طرف بنك الجزائر ساهمت في تعزيز صلابة هذا القطاع، كما عملت على تمكينه من امتصاص الصدمات التي تعرض لها خلال فترة الدراسة، والمتمثلة بشكل رئيسي في انهيار أسعار النفط، وانتشار جائحة كورونا، وتجاوز التداعيات السلبية التي تبعتها، وإن كان ذلك بشكل نسبي، إذ تظهر النتائج تسجيل كل

من البنوك العمومية والبنوك الخاصة مستويات جيدة من الملاءة والرافعة المالية، تفوق المتطلبات التنظيمية والمعايير الدنيا التي تضمنتها اتفاقية بازل 3، إلا أنه بالمقابل، عرفت البنوك العمومية ارتفاع المخاطر الائتمانية، نتيجة تدهور جودة محفظتها الائتمانية، بالإضافة إلى تراجع مستويات السيولة، الأمر الذي يتطلب تفعيل المزيد من الأدوات الاحترازية الكلية التي من شأنها احتواء المخاطر، ومواصلة الامتثال التدريجي لاتفاقية بازل 3، من أجل استباق هشاشة القطاع البنكي وضمان استقراره.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- **المؤلفات:**

- طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2013.

- **المقالات:**

- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، تقييم السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية: دراسة تحليلية للفترة (2003-2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، الجزائر، 2016.
- مصطفى بوبكر، إسماعيل رزقي، أثر تطور إدارة خطر النظام على صلابة النظام المالي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2022.
- مُحَمَّد يسر برنيه، هبة عبد المنعم، التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محليا ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2014.
- فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2020.

- **التقارير:**

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012، 2016، 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.

- **الأنظمة والقوانين:**

- نظام بنك الجزائر رقم 04/11 المؤرخ في 2011/05/24، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.
- نظام بنك الجزائر رقم 01/14 المؤرخ في 2014/02/16، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية
- نظام بنك الجزائر رقم 02/14 المؤرخ في 2014/02/16، المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات.
- نظام بنك الجزائر رقم 08/2020 المؤرخ في 2020/12/7 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.
- تعليمة بنك الجزائر رقم 2020/05 المؤرخة في 2020 /04/06 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

- تعليمة بنك الجزائر رقم 2020/07 المؤرخة في 2020/04/29 المتعلقة بمعدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية.
- تعليمة بنك الجزائر رقم 2021/02 المؤرخة في 2021/02/07 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية.

باللغة الإنجليزية:

- Anderson, R, et al, Macroprudential stress test and policies: searching for robust and implementable frameworks, working paper 18/197, 2018.
- Caruana. Jaime, The international policy response to financial crises: making the macroprudential approach operational, Bank for International Settlements, 2009.
- Claudio Borio., L'approche macroprudentielle appliquée à la régulation et à la surveillance, revue de la stabilité financière, Banque de France, 2009.
- Ely. R, Tabak, B. M. Teixeira. A. M, The transmission mechanisms of macroprudential policies on bank risk, Economic modelling, Elsevier, 2021.
- Eurppean Central Bank, Financial stability review, June, 2010.
- Fernandez-Gallardo. A, Preventing financial distress: Macroprudential policy and financial crises, European economic review, 2022.
- IMF, FSB, BIS, Elements of effective macroprudential policies, Lessons from international experience, 2016.
- IMF, FSB, BIS, macroprudential policy tools and Frameworks, Progress Report to G20, 2011.
- Meulman. E, Venett. R. V, Macroprudential policy and systemic risk, Journal of financial stability, Elsevier, 2020.
- Ryota Nakatani, Macroprudential policy and the probability of banking crisis, Journal of policy modeling, Elsevier, 2020.
- International Monetary Fund, Algeria Press Release, IMF country report N° 21/253, 2021.